الأمم المتحدة

A/C.2/71/SR.14

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
14 November 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥:٠٠

نائبة الرئيس: السيدة نيبوميسي . . . . . (جمهورية مولدوفا)

المحتويات

البند ٢٣ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع)

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) (تابع)

(ب) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-17966 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد دجاني (إندونيسيا)، تولت السيدة نيبوميسي (جمهورية مولدوفا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠

البند ٢٣ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع) (A/71/173)

(أ) **تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)** (تابع) (A/71/181)

(ب) **التعاون في ميدان التنمية الصناعية** (تابع) (A/71/264)

١ - **السيدة سكوت** (ناميبيا): قالت إن بلدها اعتمد في عام ٢٠١٥ أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠والتزم بتنفيذها بالكامل من خلال أطر التنمية الوطنية على مدى السنوات العشرين التالية. وكان الهدف من ذلك هو القضاء على الفقر والجوع، ومكافحة عدم المساواة، وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

٢ - وتابعت تقول إن ناميبيا ستعمل مع الدول الأخرى لتحقيق هذا المثل الأعلى النبيل؛ وإنها قد شاركت في صياغة خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وهي بصدد إدماج خطة عام ٢٠٣٠ في خططها الإنمائية الوطنية، ولا سيما الهدف ١ (القضاء على الفقر) والهدف ٢ (القضاء على الجوع (وقد أحرزت تقدما كبيرا منذ أن نالت استقلالها في عام ١٩٩٠ على الرغم من أنها واجهت تحديات إنمائية كبيرة. وقد شهد هذا البلد الصغير الذي يبلغ عدد سكانه ٢,٢ مليون شخص، حالات شديدة من الجفاف والفيضانات، وتدهوت فيه معدلات البطالة، وتفاقم عدم المساواة، وعدم كفاية المساكن، وتفشي الفقر.

٣ - وزادت على ذلك قولها إن بلدها شرع بحماس في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ لمواجهة تلك التحديات وغيرها. ففي عام ٢٠١٥، أنشأ وزارة القضاء على الفقر داخل مكتب الرئيس. وأنشأ أيضا مصرفا للأغذية من أجل مكافحة آثار الجفاف الشديد المستمرة وقد عقد حلقات عمل من أجل ضمان تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، المترابطتين من حيث تنفيذ الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: النمو الاقتصادي الشامل، وحماية البيئة، والإدماج الاجتماعي.

٤ - وذكرت أن وفد بلدها يتطلع إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيُعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠١٧، موضحة أنه سيؤدي دورا قياديا في تنفيذ ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠. وقالت إن ناميبيا تحثّ في كل مناسبة على تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وإنها تكرر تأكيد الحاجة إلى تمويل يمكن التنبؤ به لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلى جانب برامج تستهدف القضاء على الفقر والجوع.

٥ - واردفت تقول إن وفدها أحاط علما بالتحديات التي تناولتها السيدة دامبيزا مويو في خطابها الرئيسي في الجلسة الثانية للجنة بشأن الموضوع "عالم واحد، رؤية واحدة: معالجة الاختلالات العالمية من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠"، وفي تقرير الأمين العام بشأن عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر الذي يشير فيه إلى أن عدم المساواة هي أكثر حدة في أوساط النساء والشباب. ولذلك فهي تدعم البرامج التي تحتل فيها النساء والشباب موقع الصدارة بوصفهم عناصر فاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقوى محركة لها.

٦ - وسلطت الضوء على أهمية مواصلة تعزيز التجارة الدولية بقوة، على أساس إلى نظام تجاري متعدد الأطراف

ذي أداء جيد، وعالمي ويستند إلى القواعد، وغير تمييزي، وأقرت بأن التجارة الإقليمية أداة لتحقيق التكامل العالمي. وأوضحت أن اللجنة أكدت في مناقشاتها على ضرورة مواصلة الدعوة إلى اعتماد نظم محددة الأهداف في مجال بناء القدرات وتعزيز دعمها دوليا بهدف إتاحة المزيد من فرص العمل. وأشارت إلى أن النمو الاقتصادي سيكون عنصرا مساهما رئيسيا في القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧ - **السيد كاو زيونغ** (الصين): قال إن المجتمع الدولي ينبغي أن يهيئ بيئة تفضي إلى القضاء على الفقر ويعمل على أن تتاح لشعب كل بلد فرص متكافئة من أجل تحقيق التنمية. وينبغي للبلدان أن تعطي الأولوية للقضاء على الفقر بوصفه المهمة الرئيسية في خطة عام ٢٠٣٠، والكشف عن الأسباب الجذرية للفقر، والعمل معا على صياغة سياسات مستدامة ومستقرة وطويلة الأجل من أجل مكافحته. وشدد على ضرورة تنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية شاملة، ووضع نظم أفضل في مجال الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، والحد من الفقر الناجم عن الكوارث الطبيعية والأمراض، وبناء شراكات إنمائية عالمية عادلة ومنصفة. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تقدم المساعدة الإنمائية وتدعم البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر.

٨ - وتابع يقول إن عدد فقراء الريف في الصين قد انخفض في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥ من ١٦٦مليون شخص إلى ٥٦مليون شخص تقريبا. وذكر أن الصين ستحرر بقية سكان الريف من ربقة الفقر خلال السنوات الخمس المقبلة، كخطوة هامة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ودليل على تصميمها على تحقيق نتائج مبكرة. وفي الوقت نفسه، سوف تساعد الصين البلدان النامية الأخرى، ولا سيما أقل البلدان نموا، على التخفيف من حدّة الفقر وتحسين سبل كسب العيش. وسيساعد التعاون العالمي في ميدان التنمية الصناعية على الحد من الفقر وتعزيز الانتعاش الاقتصادي في البلدان النامية. وقال إن الصين تُقر بأن المفهوم الجديد للتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، كما تدعو إلى ذلك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، يقتضي أن ترفع البلدان النامية مستوى تصنيعها بما يتماشى مع الظروف الوطنية في كل منها ومرحلة التنمية التي بلغتها، وذلك من أجل تحديث صناعاتها. وذكر أن من بين نتائج مؤتمر قمة مجموعة العشرين لعام ٢٠١٦وضع مبادرة لدعم التصنيع في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا من شأنها أن تنشط عمليتي التنمية والتصنيع المترابطتين. وأعرب عن استعداد الصين للعمل مع جميع البلدان من أجل تحقيق الهدف السامي، هدف القضاء على الفقر في جميع أنحاء العالم.

٩ - **السيد توي** (كمبوديا): قال إن كمبوديا قد نجحت في تحقيق الحد من الفقر والغايات لأخرى في إطار الأهداف الإنمائية للألفية قبل عام ٢٠١٥، وقد اختارتها الأمم المتحدة نموذجا. هذا وحقق بلده الانتقال إلى وضع شريحة البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى في عام ٢٠١٥من خلال زيادة الاندماج في المنطقة. وستكون أهداف التنمية المستدامة مهمة لدعم انتقال كمبوديا من فئة أقل البلدان نموا إلى وضع الشريحة العليا من البلدان ذات الدخل المتوسط بحلول عام ٢٠٣٠.

١٠ - ومضى يقول إن كمبوديا تسعى على الصعيد المحلي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق الاستثمار في التعليم والصحة والتنوع الاقتصادي. فهي تعتزم زيادة الحصة من ناتجها المحلي الإجمالي المتمثلة في القطاع الصناعي إلى ٣٠في المائة بحلول عام ٢٠٢٥وتنويع صادراتها لتفادي الاعتماد المفرط على صناعات الملابس والسياحة والزراعة، وهي صناعات معرضة للصدمات الخارجية، فضلا عن تغير المناخ.

١١ - وتابع يقول إن الحكومة اتخذت، بالتعاون مع شركائها في التنمية، عددا من الإجراءات لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية الريفية. وهي تعلق أهمية خاصة على الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي؛ وتحسين سبل العيش في الريف؛ وتوسيع نطاق فرص العمل؛ وبناء القدرات؛ وتعزيز المؤسسات وتحسين الحوكمة؛ والحد من أوجه الضعف وتعزيز الإدماج الاجتماعي؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين. ومن المجالات الأخرى ذات الأولوية مجالات السكان، والتحضر، والوظائف غير الزراعية.

١٢ - وأضاف قائلا إنه نظرا لأن التنمية الزراعية عامل أساسي للحد من الفقر، فقد ركزت حكومة بلده على تنفيذ إصلاحات الأراضي، وتوزيع الأراضي الزراعية على المزارعين المعدمين، وتوسيع شبكة الري، وتعزيز الآليات المؤسسية، واستخدام المدخلات الزراعية الحديثة، وتقديم الائتمان إلى المزارعين. وقد أدرجت إصلاحات الأمن الغذائي والتغذية في الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، تمشيا مع مبدأ ''لا أحد ينبغي أن يموت من الجوع والجهل''. وأشار إلى أن خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية تتضمن خريطة طريق لتنفيذ الاستراتيجية المستطيلة (المرحلة الثالثة) من أجل النمو والعمالة والإنصاف والكفاءة، التي تحدد برامج ومشاريع واضحة وواقعية الهدف منها تحقيق الصحة والتعليم، الحيويين لتحقيق الوئام داخل الأسرة والمجتمع.

١٣ - واسترسل يقول إن تحقيق هدف الحد من الفقر يعتمد على إحراز تقدم قوي ومنصف على مستوى الاقتصاد الكلي؛ والتحكم بقوة في التضخم؛ وتحقيق زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية؛ وحماية البيئة؛ وتعزيز الهياكل الأساسية وتحسينها؛ وتوفير فرص العمل؛ والإدارة العامة والتنمية؛ وتحقيق نمو سريع في قطاع الخدمات، بما في ذلك السياحة.

١٤ - وأعرب عن التزام كمبوديا القوي بتحقيق الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. بيد أن القضاء على الفقر سوف يتطلب التزام جميع أصحاب المصلحة وإقامة شراكات فيما بينهم. وأوضح أنه لا يمكن أن تنجح خطة عام ٢٠٣٠ ما لم تبذل البلدان المتقدمة النمو المزيد من الجهد حرصا منها على الوفاء بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. واختتم قائلا إنه يجب زيادة دعم البلدان النامية بدون أي شروط سياسية، كما يجب بناء شراكة إنمائية عالمية جديدة أكثر إنصافا وتوازنا.

١٥ - **السيدة كوني - فوفانا** (كوت ديفوار): قالت إن مكافحة الفقر أولوية قصوى بالنسبة لحكومتها، التي أدمجت أهداف التنمية المستدامة في برامجها الإنمائية الرئيسية، أي الخطة الإنمائية الوطنية والمبادرة الاستشرافية لكوت ديفوار ٢٠٤٠. وبالنظر إلى النمو الاقتصادي الكبير الذي حققه بلدها خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ نتيجة للاستقرار السياسي وأداء المؤسسات السليم، أصبحت آفاق تحقيق أهداف التنمية المستدامة جيدة. وقد استفادت جميع قطاعات الاقتصاد من زيادة الاستثمار الخاص والعام، في حين حققت البرامج الصحية والتعليمية والبيئية والبرامج الأخرى على مدى السنوات القليلة الماضية نتائج ملموسة في الحد من الفقر وتحسين الظروف المعيشية. وعلى سبيل المثال، شهدت الزراعة وقطاعات الخدمات على التوالي نمو كبيرا في إنتاج المحاصيل النقدية وازدياد عدد المستخدمين، في حين أنه يُتوقع أن يتمكن كوت ديفوار بفضل الجهود المبذولة في مجال مكافحة الفساد وتحسين بيئة الأعمال التجارية من استعادة مركزه بوصفه محركا للنمو الاقتصادي في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

١٦ - وأضافت قائلة إنه بالإضافة إلى الخطط الرامية إلى القضاء على الفقر من خلال النمو الاقتصادي، قامت الحكومة، مع شركائها، بتنفيذ برامج لإتاحة الفرص التعليمية للأطفال؛ وتوفير فرص العمل للشباب؛ وتمكين المرأة، ولا سيما المرأة الريفية، من تحسين مهاراتها المالية وغيرها من خلال تحسين الوصول إلى الائتمان ووسائل الإنتاج. وقالت إن وفد بلدها يدعو الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى الانضمام إلى بلدها في تلك الجهود، مما سيعزز أسباب الحد من الفقر وعدم المساواة وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وذكرت أن حكومة بلدها، التي تؤيد الرؤية المبينة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، يعتقد أن التصنيع سيكون أداة لا تقدر بثمن لتحقيق التنمية المستدامة. ودعت إلى مواصلة التعاون لتحقيق تلك الغاية، وشددت على أهمية احترام الالتزامات بتمويل التنمية في إطار خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

١٧ - **السيد بيكيتي** (توغو): قال إن نصف سكان توغو من النساء، وهن أكثر قليلا من نصف السكان العاملين في القطاع غير الرسمي. ومن بين التدابير التي اتخذها بلده لتحسين أوضاع المرأة تنفيذ منهاج عمل بيجين، وإنشاء المنتدى الوطني بشأن المرأة التوغولية، واعتماد قانون الأسرة. وصدقت توغو على الصكوك الدولية المتعلقة بتمكين المرأة واعتمدت استراتيجيات تتيح امكانية الحصول على التمويل الصغير، مما سمح لأضعف أفراد المجتمع بالمشاركة في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية.

١٨ - وتابع قائلا إن حكومة بلده تولي أولوية عليا لقطاع الصحة. وفي إطار الخطط الوطنية للنهوض بالصحة، انخفضت معدلات وفيات الرضع والأطفال بمقدار النصف تقريبا ويجري التفكير جديا في امكانية فتح مراكز محلية للصحة العقلية وتوفير الأدوية الأساسية. وأوضح أنه ما دامت البلدان النامية تعاني من ضعف الإنتاج الزراعي، وارتفاع معدلات البطالة وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي، والأزمات الاقتصادية، وتغير المناخ، سيكون من الضروري إقامة تعاون دولي قوي لتعزيز التصنيع وتوفير فرص العمل في القطاعات الإنتاجية، وتحسين الدخل في الدول الهشة. ثم قال إن توغو قد شرعت بالفعل في تنفيذ العملية الوطنية للتحول الهيكلي التي تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، كما أنها ستواصل دعم الإجراءات الدولية الرامية إلى القضاء على الفقر، الذي ولّد الإرهاب والنزاعات والتحديات الأخرى.

١٩ - **السيد ثامافونغسا** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): شدد على أهمية ترجمة خطة عام ٢٠٣٠ إلى إجراءات ملموسة، وقال إن معدل الفقر في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد انخفض من ٢٧,٦ في المائة إلى ٢٣,٢ في المائة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣. وأكد أن بلده عاقد العزم على مواصلة الحد من الفقر والخروج من مركز أقل البلدان نموا. فالتقدم الذي حققه حتى الآن كان ممكنا بفضل الجهود التي يقودها البلد وبفضل دعم الشركاء الخارجيين ومساعدتهم، بما في ذلك الشركاء في التنمية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية. وقد قام بتعميم أهداف التنمية المستدامة في الخطة الخمسية الوطنية الثامنة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وأشار إلى أن الهدف ٩ من الأهداف الإنمائية للألفية ذا الطابع المحلي المتعلق بالحد من أثر الذخائر غير المنفجرة قد تم ترحيله بوصفه الهدف ١٨من أهداف التنمية المستدامة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

٢٠ - وواصل يقول إن بلده ملتزم التزاما قويا بالقضاء على الفقر بهدف الخروج من فئة أقل البلدان نموا وإنه قد حشد الموارد المحلية والخارجية اللازمة من أجل تحقيق أهدافه الإنمائية الوطنية. ودعا الشركاء في التنمية، ووكالات الأمم المتحدة

والمنظمات الدولية إلى إدماج الأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نموا في سياساتها وبرامجها وتركيز المساعدة على الأولويات الوطنية المتصلة مباشرة بالاحتياجات الإنمائية لتلك البلدان.

٢١ - **السيد يعقوب** (النيجر): قال إن الحد من الفقر مهمة صعبة في غرب أفريقيا، ولا سيما في بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، التي تصنف من بين أفقر البلدان في العالم على مؤشر التنمية البشرية. وأوضح أن حجم العوامل الاقتصادية والكوارث الطبيعية وهجمات الجراد المنتظمة تُنسينا بسهولة الأسباب الجذرية للفقر، كما حدث ذلك في حالة الأزمة الغذائية في عام ٢٠٠٥. فشعب النيجر لا مناص له من التعامل مع تحديات صحية مثل المرض والعجز والشيخوخة، وساعات العمل الطويلة والأجور المنخفضة التي يحصل عليها العمال في الريف، وانخفاض عوائد الإنتاج، وضعف هوامش الربح الذي تدره الأنشطة غير الرسمية في المناطق الحضرية. وتابع يقول إن معدلات الالتحاق بالمدارس والإلمام بالقراءة والكتابة قد ارتفعت على مدى السنوات القليلة الماضية، وانخفضت معدلات وفيات الرضع، مقابل ارتفاع معدلات الوفيات النفاسية. وقد تحسنت امكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة بفضل تحسين توفير الطاقة الكهرمائية للقرى والبلدات، ولكنها لا تزال غير كافية، وكذلك إمكانية الحصول على الكهرباء. وبغية تحقيق الغاية ٧ (ج) من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بتخفيض نسبة السكان الذين يفتقرون إلى مياه الشرب الآمنة إلى النصف، ما فتئ النيجر يسعى إلى تحقيق الإدارة المتكاملة لموارد المياه وفقا لبيان دبلن بشأن المياه والتنمية المستدامة.

٢٢ - واختتم بيانه قائلا إن دستور الجمهورية والنصوص الرسمية الأخرى التي تشكل أساس الحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون في النيجر، وكذلك إنشاء مؤسسات مكرسة لمكافحة الفساد، والاتجار بالبشر، والجرائم المالية قد أدى إلى تحسين مؤشر تصورات الفساد الإجمالية في البلد.

٢٣ - **السيد موينداا** (جنوب أفريقيا): قال إنه على الرغم من أن عدد الناس الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم قد انخفض في جميع أنحاء العالم، فقد زادت أعدادهم في أفريقيا. وقال إنه لا بد من القيام بالمزيد، ليس لمعالجة أعراض الفقر فحسب وإنما كذلك لتهيئة الظروف المادية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي من شأنها أن تدعم جهود القضاء على الفقر وتؤدي إلى عدم ترك أي أحد خلف الركب. ثم أضاف قائلا إن الأمم المتحدة ينبغي أن تقدم الدعم المنسق إلى المبادرات الوطنية للقضاء على الفقر في سياق خطة عام ٢٠٣٠. وأشار إلى أنه، كما جاء في تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٦، فالتنمية عملية تحولية تنشئ حلقة فعالة لتعبئة الموارد، وزيادة العمالة، وزيادة الدخل، وتوسيع نطاق الأسواق والاستثمارات. ولذلك ينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تعزز التنسيق فيما بينها للتأكد من أن الجهود التي تبذلها من أجل التنمية المستدامة تحقق النتائج المرجوة، وأن تعطى الأولوية للمناطق المتخلفة.

٢٤ - وأردف قائلا إن حكومة بلده ملتزمة أيضا بتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي. وينبغي لجميع قطاعات المجتمع الأفريقي أن تعمل معا من أجل بناء أفريقيا مزدهرة ومتحدة. واسترسل قائلا إن خطة عام ٢٠٣٠ تمثل تكملة لأنشطة الاتحاد الأفريقي، ومن شأنها أن تعطي أفريقيا انطلاقة جيدة. وأشار إلى أنه سيلزم أيضا توفير التمويل الكافي للتنمية، على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا، والمساعدة الإنمائية الرسمية الكافية من الشركاء في التنمية.

٢٥ - واستطرد قائلا إن الارتقاء بعملية تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم وتنمية المهارات من شأنه أن يساعد على منع انتقال الفقر بين الأجيال. وقال إن بلده

يعمل على بناء اقتصاد يسهم في توفير الوظائف، بوسائل منها توفير فرص العمل الحر وتحسين النتائج التعليمية.

٢٦ - وتابع حديثه قائلا إن القضاء على الفقر لا يمكن أن يتحقق دون تحسين مستوى التنمية الريفية والاقتصاد الزراعي. وفي العديد من البلدان الأفريقية، يعيش حوالي نصف الفقراء في مناطق ريفية؛ ولذلك سيلزم التدخل لتغيير حالتهم. وبفضل الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق الرعاية الصحية والتعليم والتدريب سيتمكن المزيد من الأشخاص من أن يصبحوا نشيطين اقتصاديا. وأشار إلى أن الأسر المعيشية الفقيرة قد تصبح معدمة نتيجة الإعاقة أو السن أو المرض ولذلك فهي تحتاج إلى شبكة أمان، وهو ما توفره حكومته في شكل مِنَح اجتماعية فضلا عن الخدمات الأساسية والتحويلات الأخرى غير المالية.

٢٧ - وأضاف قائلا إن الإدماج الاجتماعي ضروري لضمان بناء مجتمع أكثر شمولا وذي هياكل أكثر تكاملا على صعيد الطبقة الاجتماعية والعِرق والديانة ونوع الجنس. ولذلك فلا بد من تعزيز رأس المال الاجتماعي، لا سيما بالنسبة للفقراء، حتى يتمكنوا من توسيع شبكاتهم والحصول على المعلومات. واختتم حديثه داعيا إلى ربط زيادة الفرص الاقتصادية للفقراء، قدر الإمكان، بحماية النظم الإيكولوجية وإصلاحها، وعكس مسار التدهور البيئي، وتشجيع السياحة البيئية.

٢٨ - **السيد زامورا ريفاس** (السلفادور): قال إن بلده يرحب بالإنجازات المتعددة الأطراف التي تحققت في الآونة الأخيرة في مجال التنمية المستدامة والقضاء على الفقر بوجه خاص. واستدرك قائلا إنه على الرغم من الجهود المبذولة على الصعيد العالمي، لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله. وأشار إلى أنَّ أحد الإنجازات الرئيسية لخطة عام ٢٠٣٠ هو الربط بين الفقر وعدم المساواة. فالقضاء على الفقر يتطلب بالفعل الحد من عدم المساواة على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل، حيث لا تعوق التفاوتات الداخلية وحدها التنمية، بل وتعوقها كذلك سياسات الحوكمة الدولية. واستطرد قائلا إن خطة عمل أديس أبابا، بتركيزها على المساعدة الإنمائية الرسمية وتعزيز الشراكة العالمية، تُعد لذلك عاملا رئيسيا لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتلبية الاحتياجات الإنمائية المحددة للبلدان المتوسطة الدخل. ولا بد أن تحدد الأمم المتحدة أولوياتها ومساهماتها.

٢٩ - وتابع قائلا إن بلده شهد في السنوات الأخيرة، عملية تحوُّل ركزت على القضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي، والإنصاف القائم على نوع الجنس وحقوق الإنسان. ومن أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، أُنشئ مجلس وطني للتنمية المستدامة للجمع بين القطاعات ذات الصلة من الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وفي ختام حديثه قال إنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية وفقا للأولويات التي حددتها كل حكومة وقدراتها المؤسسية.

٣٠ - **السيد موراليس لوبيز** (كولومبيا): قال إن التقدم المحرز في الحد من الفقر كان متفاوتا بين بعض البلدان والمناطق وداخلها؛ ومن ثم يجب بذل مزيد من الجهود للتأكد من أن مبادرات القضاء على الفقر تفيد جميع البلدان. ولا بد من تعبئة الموارد المالية وغير المالية لبناء شراكة من أجل القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد. وهذا يتطلب نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بشروط تفضيلية.

٣١ - وأردف قائلا إن الخطوة الأولى تتمثل في فهم كامل ظاهرة الفقر المعقدة من جميع جوانبها. وبناء على ذلك، استحدثت حكومة بلده مؤشرا للفقر متعدد الأبعاد مكملا لقياس الفقر النقدي، ووضعت سياسات عامة لمعالجة

المشاكل وأشكال الحرمان التي تواجهها أفقر الأسر المعيشية وتوفير المتابعة المفصلة لتنفيذها. ونتيجة لذلك، انتُشِل ٤ ملايين شخص من براثن الفقر المتعدد الأبعاد في بلده بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥.

٣٢ - واستطرد قائلا إن التنمية الصناعية تمثل في البلدان النامية، مصدرا للنمو الاقتصادي والتنويع والقيمة المضافة. ومن ثم ينبغي تعزيز التعاون الدولي من أجل بناء القدرات في البلدان النامية، وتحديدا من أجل تهيئة بيئة دولية مواتية لإدماج المشاريع البالغة الصِغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة والأسواق العالمية. وقال إن دعم هذه المؤسسات أمر أساسي للحد من عدم المساواة وتعزيز الشمول لأنها يمكن أن تؤدي إلى إيجاد فرص العمل وإدرار الدخل.

٣٣ - وأضاف قائلا إن من الضروري تعزيز النظم الإحصائية من أجل جمع البيانات الدقيقة والمصنَّفة وفي الوقت المناسب، وهو ما من شأنه أن يُحسن عملية صنع القرار. وأكد على أنه ينبغي أن تتاح للجميع نفس الفرص بغض النظر عن ظروفهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو المادية. وما التحرر من ربقة الفقر إلا الخطوة الأولى. أما التحدي فهو ضمان أن ينعم الجميع بالازدهار في مجتمعات عادلة ومنصفة.

٣٤ - **السيد تاديسي** (إثيوبيا): قال إن الفقر سجل معدلات متفاوتة في المناطق المختلفة، ولكن ٧٢ بلدا، من بينها إثيوبيا، حققت إحدى غايات الأهداف الإنمائية للألفية والمتمثلة في تخفيض نسبة نقص التغذية إلى النصف. ولكن الفقر ظل يشكل أحد التحديات العالمية الرئيسية. وتفاوُت الدخل ومعدلات البطالة في ازدياد. وقد أثر ضعف الاقتصاد العالمي وتقلب أسعار السلع الأساسية سلبا على عملية القضاء على الفقر، ولا سيما في أقل البلدان نموا وفي أفريقيا.

٣٥ - وتابع يقول إن بلده حقق ستة من الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك تخفيض نسبة الفقر المدقع إلى النصف، إذ انخفضت في جميع المناطق وفي كل من المناطق الريفية والمناطق الحضرية. وقد أسفر التزام حكومة بلده السياسي والنهج المنسق الذي يتبعه لزيادة الإنتاج الزراعي، وإنشاء شبكة أمان، والاستثمار في مشاريع البنية التحتية الكثيفة العمالة، عن نمو اقتصادي شامل وتوفير فرص العمل. إلا أن الملايين لا يزالون يعيشون في فقر مدقع، وظلت معدلات البطالة مرتفعة لا سيما في أوساط الشباب، والتحول الهيكلي لا يزال بطيئا. ومن ثم أعطت حكومته الأولوية للتغيير الهيكلي في خطة النمو والتحول الثانية، التي ركّزت على التصنيع الشامل والمستدام حتى تصبح إثيوبيا بلدا رائدا في مجال الصناعة الخفيفة في القارة بحلول عام ٢٠٢٥. وتعمل الحكومة على التوسع في الصناعات الكثيفة العمالة التي تستخدم مدخلات زراعية وتشجع نقل التكنولوجيا. وقال وهي بصدد بناء مجمعات صناعية مراعية للبيئة أيضا من أجل اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وقد نظمت، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، منتدى ناجحا للصناعة الزراعية في وقت سابق من الشهر. وأضاف قائلا إن عملية التصنيع مرتبطة بالمشاريع البالغة الصغر والصغيرة من أجل تعزيز إيجاد فرص العمل ونقل المعارف والمهارات.

٣٦ - وواصل حديثه قائلا إن إثيوبيا كانت إحدى البلدان الرائدة في برنامج اليونيدو للتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، الذي واءم برنامجها المتعلق بالشراكة القطرية مع استراتيجيته القطرية للتنمية الصناعية. وأشار إلى أن مساعدة اليونيدو وغيرها من الشركاء في التنمية بالغة الأهمية، لا سيما في مجالي التمويل وبناء القدرات في القطاعين العام والخاص على حد سواء. واختتم حديثه قائلا إن القضاء على الفقر من خلال الزراعة والتصنيع المستدامين يتطلب تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية وتعزيز الشراكات.

٣٧ - **السيد توبغاي** (بوتان): قال إن تحدي الفقر هو من أصعب ما يكون في أقل البلدان نموا، التي تحتاج إلى اهتمام خاص في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر وعدم ترك أي أحد خلف الركب. وأضاف قائلا إن بلده لا يزال يعطي أولوية عليا على الصعيد الوطني للقضاء على الفقر ضمن إطار إنمائي قائم على مفهوم السعادة الوطنية للجميع. وقد انخفض معدل الفقر من ٢٣,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ١٢ في المائة في عام ٢٠١٤. وذكر أن بوتان تكافح الفقر من خلال برامج التنمية الريفية والاجتماعية الموجهة نحو تحسين نوعية الحياة وتشجيع الأنشطة المدرّة للدخل.

٣٨ - واستأنف حديثه قائلا إن القضاء على الفقر يتطلب تحقيق نمو اقتصادي شامل، وتطوير البنية التحتية، وتوفير بيئة مواتية للأعمال التجارية من أجل توفير فرص العمل، ودعم تنمية المهارات، وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية. وقال إن السياحة تشكل أحد القطاعات التي يتمتع فيها بلده بميزة نسبية وإن هذا القطاع ساهم في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وتابع قائلا إن السياحة البيئية المستدامة هي إحدى الاستراتيجيات الإنمائية الرئيسية في بوتان. وتستند سياستها السياحية إلى سياحة ''عالية القيمة، قليلة الحجم'' وقد كفلت إدارة قطاع السياحة بطريقة مراعية للبيئة والخصوصيات الثقافية. وأصبحت السياحة ثاني أكبر مصدر للإيرادات بعد الطاقة الكهرمائية.

٣٩ - وأردف قائلا إن التنمية الصناعية المستدامة بالغة الأهمية لتحقيق التنويع الاقتصادي، والتحول الاقتصادي الهيكلي، وبناء القدرات المنتجة، وتعزيز الصادرات، وتوليد الإيرادات. ثم قال إن بلده وضع سياسة وطنية للتنمية الاقتصادية بهدف توجيه جهود التنمية الاقتصادية من خلال التصنيع المستدام.

٤٠ - وأضاف قائلا إن جهود القضاء على الفقر مهمة بالنسبة لحكومته لأنها تمكنها من معالجة بعض القيود التي تعوق التنمية. وفيما يتعلق بمجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، فإن دعم الشركاء في التنمية لا غنى عنه من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٤١ - **السيد سواريس** (تيمور - ليشتي): قال إن قدرة بلده على الصمود وروح الكفاح من أجل الاستقلال قد تحولتا إلى قوة دافعة للتنمية بعد أن أصبح دولة مستقلة. وأضاف قائلا إن بلده أدرج أهداف التنمية المستدامة في خطة للتنمية الاستراتيجية للفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠٣٠، وهو الوقت الذي يؤمل أن يكون قد انتقل فيه إلى الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل.

٤٢ - وأردف قائلا إن أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه العديد من التحديات التي تتطلب اهتماما خاصا والوصول إلى موارد كافية ويمكن التنبؤ بها. وينبغي أن يستجيب الاستعراض الشامل الجديد للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لاحتياجات أقل البلدان نموا في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وينبغي أن يدعم رفعها من قائمة تلك البلدان. ولذلك ينبغي أن يمتثل الشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى لخطة عمل أديس أبابا، التي أكدت على الدور الحاسم للمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي، ويقيموا شراكات من أجل السلام والقدرة على الصمود عن طريق زيادة التعاون بين الحكومات والشركاء في التنمية والمجتمع المدني، تمشيا مع الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة التي تروج لها مجموعة الدول السبع الموسعة.

٤٣ - وزاد على ذلك قوله إن حكومته تدعو إلى تنشيط الشراكات العالمية في إطار مجموعة الدول السبع الموسعة، ليس من أجل تبادل الخبرات فحسب، وإنما أيضا لاجتذاب

الشركاء في التنمية، وتعبئة الموارد من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وواصل حديثه قائلا إن تيمور - ليشتي، بوصفها بلد فتيّ، تواجه تحديات إنمائية متعددة ولكن استثمارات القطاع العام أدت إلى تحسين الإمداد بالطاقة، وخفض معدل وفيات الأطفال، وزيادة معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية، وتحسين مستوى الرعاية الصحية، والتواصل الدولي والتدريب المهني والتعليم.

٤٤ - ومضى يقول إن تيمور - ليشتي، بوصفها بلدا في مرحلة ما بعد النزاع، اعتمدت شعار ”لا سلام بلا تنمية ولا تنمية بلا سلام“ وأضاف قائلا إن البلد قد أحرز تقدما كبيرا صوب تحقيق التماسك الاجتماعي وسوف يعقد انتخابات رئاسية وبرلمانية في عام ٢٠١٧. وأدى انتقال القيادة من الجيل الأكبر سنا إلى جيل أصغر سنّاً إلى تعزيز عملية بناء الدولة وتوطيد الديمقراطية، ولا سيما من خلال المنظمة الحكومية الدولية، مجموعة الدول السبع الموسعة، التي اتخذت أمانتها الدائمة ديلي مقرا لها. واختتم حديثه قائلا إن النَهج الذي تتبعه مجموعة الدول السبع الموسعة في مجال إشراك الشركاء في التنمية نهج قائم على مسؤولية البلدان وقيادتها واستخدام نظمها. وشجع البلدان الأقل نموا الأخرى على تبني نهجها القائم على مقولة ”لا غنى عنّا في أي شأن يخصنا“.

٤٥ - **السيد شيلا** (جمهورية تترانيا المتحدة): قال إنه بالرغم من التطور الاقتصادي السريع الذي حدث في السنوات الأخيرة، فإن بلده لا يزال يواجه تحديات في مجال مكافحة الفقر، بما في ذلك عدم كفاية فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية والمالية، وعدم كفاية البنية التحتية، وتفاوت الدخل، وقابلية التأثر بالكوارث الطبيعية والمرض. ولذا فقد أعطت حكومته الأولوية للقضاء على الفقر وذلك بسائل منها اعتماد سياسة متماسكة فيما يتعلق بالدخل، ودعم التنمية الريفية، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٤٦ - وأردف قائلا إن النهج المتعدد القطاعات الذي يتبعه بلده من أجل القضاء على الفقر، المنصوص عليه في الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفقر، ينعكس في سياسات الوزارات القطاعية وتتولى رصده إحدى الوحدات في مكتب نائب الرئيس. وستكون لهذه الاستراتيجية أهمية رئيسية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأنها تهدف إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي والحد من الفقر وتحسين الرفاه الاجتماعي وكفالة الحكم الرشيد والمساءلة. وقال إنه ثمة مبادرات حكومية تكميلية تعالج التحديات الأخرى مثل تغير المناخ، وتحسين التكنولوجيا الزراعية، والتوسع في التجارة، وتطوير البنية التحتية. وقد أثمرت هذه الجهود نتائج بالفعل من قبيل وصول معدل النمو الاقتصادي إلى ٧ في المائة، وكان من الممكن تحقيق نسبة أعلى لولا التحديات العالمية والمحلية مثل الجفاف الشديد.

٤٧ - وأشار إلى أنه نظرا لأن تعبئة الموارد لا تزال تطرح تحديا بالنسبة لمعظم البلدان النامية، يظل التركيز على الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة (الهدف ١٧ في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)، ووسائل التنفيذ المبينة في خطة عمل أديس أبابا، وإنشاء بنك للتكنولوجيا لصالح أقل البلدان نموا، والوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية مسائل مهمة للغاية. واختتم بالقول إن التكلفة السنوية لإنهاء الفقر المدقع في جميع أنحاء العالم خلال ٢٠ عاما قد قُدرت بمبلغ ١٧٥ بليون دولار، أي أقل من ١ في المائة من دخول بلدان العالم الغنية مجتمعة؛ وهذا يدل على أنه من الممكن القضاء على الفقر إذا ما عُزِّزت الشراكات العالمية.

٤٨ - **السيد إزرارن** (المغرب): قال إنه على الرغم من انخفاض معدل الفقر المدقع ونسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية، لا يزال الفقر أحد أكثر التحديات إلحاحا،

ويتطلب حشد جهود البلدان المعنية وجميع أصحاب المصلحة في إطار التعاون الدولي من أجل التنمية. وينبغي أن تشكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عاملا حافزا لمساعدة البلدان النامية على مواجهة ذلك التحدي.

٤٩ - وأضاف قائلا إن المعركة ضد الفقر ما فتئت تشغل بال السلطات العامة في بلده. وقد غطت الميزانيات العامة لعام ٢٠٠٦ نفقات الزيادة في الموارد المخصصة للبرامج الاجتماعية، ولا سيما التعليم والرعاية الصحية وإسكان ذوي الدخل المنخفض، إلى جانب تخصيص اعتمادات خاصة لدعم برامج تشغيل الشباب. وأوضح أن مبادرة التنمية البشرية الوطنية التي أطلقها الملك محمد السادس في عام ٢٠٠٥ عززت الإجراءات الرامية إلى مساعدة جميع السكان المهمشين وكان لها أثر إيجابي واضح على معدلات الفقر والضعف، التي انخفضت بنسبة ٦٠ في المائة و ٤٠ في المائة، على التوالي، في الفترة ما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١١، وبلغت نسبة المستفيدين القادمين من المناطق الريفية ٥٠ في المائة. وكان الهدف من ذلك هو القضاء على الحرمان الاجتماعي لكفالة تحقيق التنمية في المناطق المهمشة، مع التركيز على الفئات الضعيفة والمحرومة من السكان. وأشار إلى أن البنك الدولي اعترف بتلك المبادرة، واحتل المغرب المرتبة الثالثة من بين ١٣٦ بلدا من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل التي اعتمدت برامج لتحسين حالة الفئات السكانية المهمشة.

٥٠ - وتابع حديثه قائلا إنه نظرا لتفشي الفقر في المناطق الريفية، فقد واصل المغرب إعطاء أولوية كبيرة للتنمية الريفية وتحسين الظروف المعيشية لسكان الريف، ويعود الفضل في ذلك أساسا إلى اتباع سياسة موجهة قطريا تركز على الاكتفاء الذاتي الغذائي، وتطوير المشاريع الزراعية الأسرية المشتركة، وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل، لا سيما لصالح النساء الريفيات.

٥١ - وأضاف قائلا إن بلده نفّذ أيضا مشاريع مصممة بغرض تحسين الوصول إلى البنية التحتية الأساسية في المناطق الريفية. وفي إطار البرنامج الوطني للطرق الريفية، بلغت معدلات الوصول نسبة ٧٨ في المائة، وبذلك خرج ٢,٥ مليون شخص من عزلتهم ومُدّت ٥٠٠ ١٥ كيلومتر من الطرق في عام ٢٠١٥. وتعززت هذه الإنجازات بخطة عمل جديدة أُطلقت في عام ٢٠١٦، من وهو ما سييسر مدّ ٦٠٠ ٣٢ كيلومتر من الطرق وتصليح الطرق المتضررة، مع إعطاء الأولوية ل المناطق الريفية النائية أكثر من غيرها.

٥٢ - واسترسل في الحديث قائلا إن النتائج التي تحققت في المعركة ضد الفقر تنبع من رؤية عالمية متكاملة، ترسِّخ نهجا تشاركيا يضع المواطنين في صميم السياسات العامة؛ وتعمل على تعزيز العمليات الديمقراطية من أجل إرساء مجتمع عادل ومزدهر؛ وتبني اقتصادا تنافسيا قويا، من شأنه أن يولد النمو المستدام والشامل لتوفير الثروة وفرص العمل للجميع.

٥٣ - ثم استطرد قائلا إن المغرب مستمر في دوره القيادي في مكافحة الفقر والعمل على تحقيق أهداف التنمية الريفية من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقال إن تنفيذ عمليات اللامركزية المتقدمة، والتعجيل بإصلاح الحوكمة على الصعيدين المحلي والإقليمي، وتعزيز سيادة القانون، ومكافحة الفساد ستعزز الإجراءات التي تتخذها مختلف الجهات صاحبة المصلحة.

٥٤ - وقال في ختام حديثه إن المغرب قد شجع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياسته الخارجية، ولا سيما في العالم العربي الأفريقي، معزِّزا معركته ضد الفقر وانعدام الأمن الغذائي ومساهما بخبرته لدعم العديد من البلدان الأفريقية من خلال مبادرات التعاون، بما في ذلك المشاريع المتعلقة بالري وخصوبة التربة، والتلقيح الاصطناعي، وإنشاء المراكز الزراعية، ومكافحة الجراد الصحراوي.

٥٥ - **السيد بانكول** (نيجيريا): قال إنه قد تم بالفعل إحراز تقدم ملحوظ نحو القضاء على الفقر، إلى جانب إحراز تقدم جيد في خفض النسبة العالمية للأشخاص الذين يقل دخلهم عن ١,٥٠ دولار في اليوم إلى النصف. فقد انتُشل ما لا يقل عن ٩٠٠ مليون شخص من ربقة الفقر المدقع في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١١. ويجب أن ينصب التركيز الرئيسي لأهداف التنمية المستدامة الآن على انتشال مليار من مواطني العالم من الفقر، حسب الأولويات المحددة في الهدف ١. وتشير خطة عمل أديس أبابا بوضوح إلى أن الشراكات العالمية والعمل المتضافر أمران مطلوبان من أجل التصدي لآفة الفقر المدقع بطريقة كلية. وأوضح أن الجزء الأكبر ممن يعيشون في فقر مدقع يقيمون في أفريقيا، ولا سيما في أقل البلدان نموا، وبالتالي فإن ذلك الجزء من العالم يستحق اهتماما خاصا، وكذلك الصحة العامة، والتغذية، والتعليم، ومستوى الدخل، وهي قضايا شاملة لعدة قطاعات ومتعددة الأبعاد.

٥٦ - وأضاف قائلا إن بلده يعطي أولوية عالية للاستثمار المستدام والشامل للجميع في التصنيع من أجل تحقيق أقصى ما يمكن من منافع العولمة. فالاستثمار هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وتنويع الموارد الاقتصادية وإضافة القيمة في البلدان النامية. وكذلك الحماية الاجتماعية فهي حق من الحقوق وذلك فهي أيضا أداة قوية للحد من الفقر وتحقيق التماسك الاجتماعي. والضمان الاجتماعي يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، مما يساعد البلدان على مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية.

٥٧ - وتابع يقول إن حكومة بلده أعطت الأولوية لتمكين مواطنيها من القضاء على الفقر وتحقيق الإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة والعمل اللائق من خلال صياغة سياسات فعالة وتنفيذها ورصدها. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد أطلقت في عام ٢٠١٥ أكثر برامجها طموحا من أجل الإدماج الاجتماعي، وفي أوائل عام ٢٠١٦، استحدثت برنامجا جديدا يُطلق عليه اسم ''مشروع الأسرة الكثيف العمالة''، يوفر خدمات الإرشاد الزراعي إلى المزارعين لتعزيز إنتاج الأغذية ومضاعفته وتوفير العمالة. وأنشأت أيضا خطة للتحويل النقدي المشروط من أجل تقديم الدعم المالي للعديد من النساء والحرفيين والعمال الزراعيين. وقال إن برامج الإدماج الاجتماعي، ولا سيما تلك التي تستهدف النساء والشباب، من شأنها أن تحقق التغيير الاجتماعي.

٥٨ - وأشاد بمنظومة الأمم المتحدة لدعمها الدول الأعضاء في تعزيز القدرات في مجال سياسات الاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية الوطنية، وحث المنظمة والمجتمع الدولي على تكثيف التركيز على القضاء على الفقر المدقع ودعم البلدان النامية في تحقيق تلك الغاية. وأشار إلى أن وجود شراكة عالمية أساسها القيم يمكن أن تدعم إعمال خطة التنمية المستدامة التاريخية لعام ٢٠٣٠ وتجعل الفقر حدثا من أحداث الماضي.

٥٩ - **السيد راميريز كارينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): أشار إلى أن اليوم الدولي الأول للقضاء على الفقر كان قد احتُفل به في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، وقال إنه باعتماد خطة عام ٢٠٣٠، أصبح القضاء على الفقر يمثل أولوية بالنسبة لجميع بلدان العالم. وقد اعترفت الأمم المتحدة بالطابع المتعدد الأبعاد للفقر وبضرورة التركيز ليس فقط على عدم كفاية الدخل والموارد، من أجل ضمان توفير سبل العيش المستدامة. ووفقا للأمم المتحدة، فإن أكثر من ٨٣٠ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع، وهناك ٢,٤ مليون شخص يفتقرون إلى إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي الحديثة، و ١,١ مليون شخص يفتقرون إلى الكهرباء و ٨٨٠ مليون شخص يعيشون في المناطق الحضرية المهمشة. وهناك تسعة وخمسون مليون طفل في سن الدراسة

لم يلتحقوا بالمدارس، وتبلغ معدلات البطالة في أوساط الشباب حوالي ١٥ في المائة، أي أكثر من ثلاثة أضعاف معدل البالغين. وتلك الحقيقة المحزنة دليل على أن هيمنة النظام الاقتصادي الدولي، أي النظام الرأسمالي، مُني بفشل ذريع في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم. وأشار إلى أن الاستعمار ونهب الموارد الطبيعية والحروب والتدخل الأجنبي والنظام المالي الظالم والحصري عوامل حكمت على قارات بأكملها وعلى ملايين الناس بالعيش في أشد حالات الفقر المدقع دون أي أمل في التقدم. وقال إن آلاف اللاجئين الذين لقوا حتفهم في البحر الأبيض المتوسط ليسوا سوى مثال واحد على ذلك.

٦٠ - وتابع يقول إنه يجب على البلدان أن تعمل معا من أجل تحقيق قدر أكبر من المساواة وسد الفجوة بين أغنى الناس وأفقرهم، استنادا إلى المعاملة الخاصة والتفاضلية، في نظام تبادل شامل ومنصف حيث ينال كل بلد قدر احتياجاتها، ويُعطى حسب قدراتها. وهذه الإجراءات المطلوبة على وجه الاستعجال لا يمكن أن تُترك في أيدي جهات القطاع الخاص؛ فالدولة هي المسؤولة عن تعزيز التنمية من خلال خططها الوطنية. والتنمية هي حق أساسي من حقوق الإنسان، وليست معاملة تجارية. ويجب أن يسعى المجتمع الدولي إلى تعزيز السياسات المتعلقة بالتعليم والشمول، استنادا إلى مبادئ التضامن والتكامل، التي هي أساسية لتمكين الفقراء من التغلب على الفقر ومنع من تمكنوا من التغلب عليه، من الوقوع فيه مرة أخرى.

٦١ - واستطرد قائلا إن فنزويلا وقد استردت الإدارة السيادية لمواردها الطبيعية ووزعت عائدات النفط على شعبها، انتقلت إلى معالجة أوجه عدم المساواة القائمة (الإيرادات والنفقات) وتعزيز البرامج الاجتماعية (الصحة والإسكان والتعليم والحماية الاجتماعية)، وحقوق المواطنين، والشمول، والمشاركة، والمساواة بين الجنسين. ومن هذا المنظور الكلي، فإن التغلب على الفقر يعني أيضا التغلب على النموذج الرأسمالي من خلال المشاركة الشعبية. وهذه هي المبادئ التي تستند إليها خطة القضاء تماما على الفقر، والخطة الاقتصادية والاجتماعية للثورة البوليفارية، الذي تتعزز بموجبها البرامج الاجتماعية وتتطور من خلال مشاركة جميع قطاعات المجتمع، ولا سيما السكان الذين أصبحوا أكثر تنظيما وأصبح عملهم مع الدولة أكثر تنسيقا.

٦٢ - ومضى يقول إن الأرقام تدل على النجاح. ففي الفترة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠١٥، انخفضت معدلات الفقر من ٢٨,٩ في المائة إلى ١٩,٧ في المائة وانخفضت نسبة الفقر المدقع من ١٠,٨ في المائة إلى ٤,٧ في المائة. وانخفضت نسبة البطالة من ١٥,٢ في المائة إلى ٧,٣ في المائة. وفي عام ٢٠٠٥، أعلنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عن خلو البلد من الأمية؛ وقد زادت المعدلات العامة للالتحاق بالمدارس من ٤٣ في المائة إلى ٧٩ في المائة، وزادت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية، من ٨٩ في المائة إلى ٩٣ في المائة. ووفقا لليونسكو، فقد احتلت فنزويلا المرتبة الثانية في أمريكا اللاتينية في معدلات الالتحاق بالجامعات والمرتبة الخامسة على مستوى العالم. وأفاد أن معامل جيني، البالغ ٠,٣٨، في فنزويلا يفوق نظيره في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية. وعلاوة على ذلك، فإن مئات الآلاف من الناس بإمكانهم الحصول على الرعاية الصحية المجانية، وهم قادرون على شراء الغذاء بتكلفة أقل أو الحصول عليه دون أي تكلفة، ويمكنهم الحصول على الائتمان بأقل من أسعار السوق والتمتع بمزايا أخرى إضافة إلى الحصول على حد أدنى من الأجر اليومي. وتم في إطار برنامج الإسكان الفنزويلي (Gran misión vivienda)، بناء ١,١ مليون منزل منذ عام ٢٠١٠.

٦٣ - وفي الختام، قال إن فنزويلا لن تدخر وسعا لتنفيذ خطة شاملة لبناء عالم خال من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة

مع التكامل المتوازن بين أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، واستعادة روح التضامن بين جميع الرجال والنساء على الأرض.

٦٤ - **رئيس الأساقفة أوزا** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن الكثير من الناس ما زالوا يعانون الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛ وعلى الرغم من انخفاض حدة الفقر المدقع منذ عام ٢٠٠٨، فإن أكثر من عشر سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر. وقد استفاد العالم عددا من الدروس بفضل الجهود السابقة الرامية إلى القضاء على الفقر. والدرس الأول هو أهمية إعادة تأطير المسألة باعتبارها إحدى قضايا التنمية البشرية المتكاملة وليس أمرا مرتبطا في المقام الأول بالنمو الاقتصادي. وذكر أن البابا بولس السادس كان أول من دعا، في إرشاده الرسولي لعام ١٩٦٧، إلى ضرورة اتباع نهج التنمية البشرية المتكاملة، وهو ما اعتمدته لاحقا العديد من الوكالات الدولية. وبعد اعتماد نهج إنمائي يركز على الإنسان وينظر إلى البشر بوصفهم كائنات اجتماعية وسياسية وروحية وليس مجرد منتجين ومستهلكين اقتصاديين، أُقرّ أخيرا بأن الإنفاق على الرعاية الصحية، والتعليم، والسلام، وبناء المجتمعات المحلية، استثمار ضروري في رأس المال البشري والاجتماعي.

٦٥ - وتابع قائلا إن الدرس الثاني أبرز أهمية معالجة العلاقة بين عدم المساواة والفقر: فالسياسات التي تعزز المزيد من المساواة، بما في ذلك المساواة في التعليم وحصول الجميع على الرعاية الصحية، ترسي أكثر أشكال التنمية الاقتصادية نجاعة. والدرس الثالث، الذي أكده البابا فرانسيس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ أمام الجمعية العامة، هو أن من الضروري أن يشارك الفقراء أنفسهم في الحد من الفقر. وأوضح أن الممارسات والهياكل الاستبعادية ستكون دائما حواجز تعوق التنمية البشرية. ويجب إدماج النساء كمشاركات نشطات وعلى قدم المساواة مع الرجال في تنمية مجتمعاتهن المحلية؛ وعندما لا تحصل النساء والفتيات على التعليم أو يتعرضن للعنف والتمييز، فإن أسرهن ومجتمعاتهن المحلية ومجتمعاتهن الأوسع نطاقا ستُحرم من تأثيرهن الهام بوصفهن قوى دافعة للتنمية. وكما لاحظ البابا القديس يوحنا بولس الثاني، فإن العمل بوصفه شكلا من أشكال المشاركة الاجتماعية مهم لأن السلع والخدمات التي ينتجها تسهم في صون الكرامة الإنسانية، بل والأهم من ذلك بسبب كيفية تغييره الناس نحو الأفضل.

٦٦ - وأضاف قائلا إن الدرس الآخر هو أن الحماية الاجتماعية هي منفعة تسهم في تحقيق التنمية البشرية والتقدم الاقتصادي، وينبغي أن يتجاوز نطاقها البلدان الغنية. واختتم قائلا إن تجربة البلدان المتقدمة النمو ودليل تدابير الحماية الاجتماعية في البلدان النامية تشير إلى أن الحماية الاجتماعية تعزز الازدهار الاقتصادي؛ وفي الواقع، فإن زيادة تعزيز المساواة قد أدّى إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية وفي كثير من الحالات إلى إنشاء أنشطة تجارية جديدة وبروز أصحاب مشاريع جدد.

٦٧ - **السيد دي فيدال إي سيبولفيدا** (المراقب عن منظمة فرسان مالطة المستقلة): قال إن العمل الذي تضطلع به المنظمة من خلال أنشطتها العادية، وفرعها المعني بالإغاثة في حالات الكوارث، والصناديق العالمية، والمشاريع ذات الصلة، يركز على دعم أشد مواطني العالم ضعفا، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الطبقة الاجتماعية أو الأيديولوجية.

٦٨ - وتابع قائلا إنه على الرغم من التقدم الكبير المحرز في الابتكار التكنولوجي، وفي توافر المعلومات، والإنتاجية الاقتصادية، فإن العالم لا يزال يفتقر إلى تكافؤ الفرص. وأشار إلى أن زيادة التفاوت داخل الدول وفيما بينها هي المسألة الأكثر

إلحاحا في العصر الحديث؛ ويجب أن يكون الهدف هو مكافحته والعمل من أجل تهيئة بيئة تعزز التنمية الجماعية.

٦٩ - واستطرد قائلا إن توفير الخدمات الأساسية شرط أساسي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة، ولكن تلك الخدمات منعدمة في العديد من المجتمعات المحلية التي تعمل فيها المنظمة. ويجب أن تستند أهداف التنمية المستدامة إلى التدابير التي ترتقي بالكرامة الإنسانية والإدماج الاجتماعي. وأوضح أن قوة المجتمع تكمن في قوة أضعف أعضائه، وهذا نموذج ينطبق على جميع بلدان العالم. وفي ضوء هذا الواقع، قامت منظمة فرسان مالطة المستقلة بدور مفيد في بلدان مثل كولومبيا، التي يوجد فيها أكبر عدد من اللاجئين المشردين داخليا (٧ ملايين شخص) في العالم؛ فقد دربت المزارعين هناك على اتباع أساليب أكثر كفاءة وأتاحت لهم مخزونا كبيرا من البذور لجني محاصيل وفيرة على الرغم من الجفاف. ثم قال في حديثه عن هايتي إنها قد عانت من أسوأ موجات الجفاف في المنطقة منذ ٣٥ عاما؛ وإن المنظمة تصدت لتلك الأزمة، فقد شرعت في تنفيذ عدد من مشاريع مياه الشرب لإغاثة أكثر من ١,٥ مليون من الهايتيين الذين يعانون من نقص المياه. كما قامت بإنشاء هياكل أساسية مقاومة للكوارث الطبيعية، من قبيل القنوات المائية المقاومة للزلازل ونظم الري الأكثر كفاءة. وقال إن هذه البرامج المستدامة خففت من حدّة المعاناة الفردية مع زيادة القدرة الاقتصادية للناس من خلال ما يقومون به من عمل يحفظ كرامتهم. ونظرا لتدهور الأوضاع في هايتي بسبب إعصار ماثيو، سوف تكثف المنظمة عملها هناك، وهي تدعو المجتمع الدولي إلى أن يحذو حذوها.

٧٠ - واستطرد قائلا إن المنظمة ملتزمة بجميع الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما القضاء على الفقر من خلال الإشراف والدعم البيئي المناسبين؛ ويمكن من خلال مجموعة متنوعة من البرامج المبتكرة، معالجة العديد من هذه المسائل من أجل منفعة البشرية. ففي بوليفيا، عملت المنظمة مع المجموعات المحلية من أجل تحسين الممارسات الزراعية، وقد حققت زيادة بنسبة ٨٣ في المائة في محاصيل البطاطس، وقد استفاد من ذلك مباشرة أكثر من ٦٠٠ أسرة.

٧١ - وبالإضافة إلى الزراعة والبنية التحتية، فمن المهم الاستثمار في التعليم، الذي يوفر وسيلة مستدامة للقضاء على الفقر. وقد واصلت المنظمة مكافحة الأمية وندرة برامج تطوير المواهب المهنية في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية من خلال تنظيمها دورات لتعليم القراءة واستخدام الحاسوب، ومراكز الدراسات المهنية، وخاصة لفائدة الشباب؛ وقد حققت تلك الاستراتيجيات نفسها تقدما كبيرا في بلدان من قبيل الفلبين وتيمور - ليشتي.

٧٢ - واختتم قائلا إن المنظمة ستواصل مهمتها التي ما انفكت تضطلع بها على مدى التسعمائة سنة الماضية، أي أن تُهب لمساعدة المهمشين وتتعاون مع المجتمع الدولي من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية. وهي إذ تدرك أن الخدمات الأساسية ضرورية لبناء مجتمعات مستدامة وكريمة، فهي تدعو المجتمع الدولي إلى الالتزام بالإرادة السياسية وبتوفير الموارد اللازمة لهذا الغرض.

٧٣ - **السيد كارفالهو بينهيرو** (منظمة العمل الدولية): قال إن الفقر المدقع لا يزال يؤثر على حوالي بليون شخص في جميع أنحاء العالم. وأشار إلى أن البطالة والعمالة الناقصة، بالاقتران مع ركود الأجور الحقيقية، قد أدت إلى توقف إجراءات الحد من الفقر في العديد من البلدان. ولا يعمل في وظائف في البلدان النامية والبلدان الناشئة سوى ثلث الفقراء؛ وكثيرا ما تكون العمالة منخفضة الأجر ومنخفضة المهارات ومحفوفة بالمخاطر. وأما التكلفة البشرية للفقر فتكمن وراء الإحصاءات: دوس الكرامة، والتعرض للجوع والمرض وانتهاكات حقوق الإنسان والتمييز والإذلال والاستبعاد.

٧٤ - وأضاف قائلا إن عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر قد ساعد على زيادة الوعي وتعزيز التنسيق والاتساق والتآزر فيما يتعلق بمساهمة العمل اللائق في القضاء على الفقر، مما يدل على أن الحصول على فرص العمل اللائق هو أكثر الطرق فعالية واستدامة للخروج من الفقر. وقد شارك في العقد وكالات في منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من أجل أن تعمل بنجاح وعلى نحو منسق، وقد تعاونت منظمة العمل الدولية من أجل تماسك السياسات عن طريق خطة العمل على نطاق المنظومة المتعلقة بالعقد الثاني.

٧٥ - وزاد على ذلك قوله إن ''العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع'' غاية عالمية بحكم إدراجها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في إطار الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن الركائز الأربع لبرنامج توفير العمل اللائق - توفير فرص العمل، والحماية الاجتماعية، والحقوق في العمل، والحوار الاجتماعي - قد أصبحت جزءا لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠، وأُدمجت في غايات العديد من الأهداف الستة عشر الأخرى.

٧٦ - وتابع كلامه قائلا إن نظم الحماية الاجتماعية الكافية لازمة لضمان ألا يتخلف أحد عن الركب. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد أطلقت منظمة العمل الدولية والبنك الدولي الشراكة العالمية من أجل الحماية الاجتماعية الشاملة الرامية إلى دعم تصميم وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية المستدامة، بما في ذلك وضع حدود دنيا لها، من أجل ضمان أمن الدخل وتقديم الدعم لجميع الناس في جميع مراحل الحياة، ولا سيما الفقراء والضعفاء.

٧٧ - وأردف قائلا إن تعزيز إضفاء الطابع الرسمي على العمالة من أجل تحسين نوعية فرص العمل أمر في غاية الأهمية. وقد اعتمدت المنظمة توصية تاريخية جديدة بشأن الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي (التوصية ٢٠٤) في مؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠١٥. وتوفر تلك التوصية الهامة استراتيجيا توجيها بشأن إضفاء الطابع الرسمي على الوحدات الاقتصادية والعمالة، وهي خطوة هامة صوب التنمية الشاملة بشكل متزايد، والقضاء على الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة، ولا سيما في الاقتصاد غير الرسمي.

٧٨ - وثم قال إن من المعالم الهامة الأخرى في مؤتمر العمل الدولي المناقشات بشأن موضوع ''العمل اللائق في سلاسل الإمداد العالمية''. فسلاسل الإمدادات العالمية تولد فرص العمل، وتسهم في التنمية المستدامة، ولكن يمكن أن تؤدي أيضا إلى نقص في العمل اللائق. وأشار إلى أن القرار المتخذ والاستنتاجات العملية المنحى المعتمدة في المؤتمر قد أسندت لمنظمة العمل الدولية ولاية قيادة النداء العالمي للعمل من أجل سد الثغرات في الحوكمة في سلاسل التوريد القطاعية والوطنية والإقليمية والدولية.

٧٩ - واختتم قائلا إن منظمة العمل الدولية تركز جهودها، من خلال مبادراتها المئوية السبع، على ضمان أن تتوفر للحكومات والمنظمات الأدوات اللازمة لرسم مستقبل مستدام شامل للجميع. وكانت المبادرة المئوية للقضاء على الفقر مصممة خصيصا كوسيلة للمضي قدما بعمل منظمة العمل الدولية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧:٠٠.